المحاضرة الثامنة المدرسة الحدية أو النيوكلاسيكية

ظهرت في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر أفكار المدرسة الحدية أو كما يطلق عليها بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة، أنهت العديد من أفكار المدرسة الكلاسكية التي كانت سائدة وظلت أفكار هذه المدرسة مسيطرة على الفكر الإقتصادي إلى غاية ظهور الفكر الكنزي في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين.

أولا : أسس ومبادئ التحليل عند المدرسة الحدية.

يمثل التحليل الحدي ثورة فكرية في حقل علم الإقتصاد، تقابل الثورة الرياضية التي أدخلها كل من العالمين **نيوتن** و**ليبز** في علم الرياضيات .ففكرة الحدية في حد ذاتها لا تعدو أن تكون إسقاط اقتصادي لمعدل التغيرات في علم الرياضيات وتعبيرا عن أهمية دراسة المتغيرات بالغة الصغر والضآلة لمحاولة فهم الحركة والتغيير، حيث أكد هذين العالمين على ضرورة دراسة الكميات الرياضية وبالتالي قوى الطبيعة وقوانين الحركة من خلال التغيرات بالغة الضآلة، وقد **أدى ذلك إلى ظهور التحليل الرياضي calculus الذي يدرس التغيرات في الكميات الرياضية من خلال متابعة ما يحدث لها عند تغير طفيف والذي أدى إلى ظهور فكرة المشتقة التي تمثل معدل التغير في أية علاقة رياضية وهذه الفكرة بالضبط هي ما أخذ به التحليل الاقتصادي الحدي والذي يبحث فيما يحدث التغيرات الإقتصادية عند حوث تغيرات صغيرة أو ما سمي بالتغيير الحدي.**

ولهذا فإننا نجد أن معظم القرارات الإقتصادية تتخذ في شكل جرعات متتابعة فالوحدات الإقتصادية وقت ما يعرض عليها اتخاذ قراراتها لا توضع لها خيارين فقط والمتمثل في أما كل شيء أو لا شيء، فهذه الأحوال لا تنطبق على الواقع، فعادة يتخذ القرار في وحدات صغيرة متتابعة، فعلى سبيل المثال، المنتج في أي نشاط إنتاجي لا يواجه بالقرار بالإنتاج الكامل أو بعدم الإنتاج أصلا، وإنما تعرض عليه بدائل تتعلق بقرارات تتعلق مثلاً بزيادة العمال أو الزيادة في المنتوج، فسلوكه مرهون بما يحققه هذا القرار وما يترتب عليه من تضحية ومن تكلفة نتيجة لهذه الإضافة ونفس الشيء بالنسبة بالاستهلاك، فالمستهلك قبل أن يستهلك وحدة جديدة عليه أن يقارن بين زيادة استهلاك هذه الوحدة و بين المنفعة المحققة منها، ومن ثم يمكن القول أن القرار الإقتصادي لا ينحصر فقط في ممارسة النشاط الإقتصادي، بل يتناول المدى الذي يصل إليه أي حجم الإنتاج أو الاستهلاك، وبهذا يتحدد السلوك الاقتصادي بالمقارنة بين العائد والتكلفة عند الحد وهنا جاءت التسمية بالتحليل الحدي .

فالتحليل الحدي يبين أن كفاءة الإختيار تتطلب التوقف عندما يتساوى العائد الحدي مع التكلفة الحدية وذلك سواء في العملية الإنتاجية أو العملية الاستهلاكية فهذا التساوي بين العائد الحدي والتكلفة الحدية والذي يصبح عنده الفارق يساوي صفر محقق التوازن عند تساوي هذه الأوضاع الحدية.

هذه النتيجة تؤكد مدى التقابل بين التحليل الرياضي والتحليل الحدي، فقد:

"أوضح التحليل الرياضي أن الوصول إلى الأوضاع القصوى تتحقق عندما يكون معدل التغيير (المشتقة) صفرًا ويمكن ترجمة ذلك اقتصاديا بالإشارة إلى أن الوضع الأمثل يتحقق عندما يصبح الفارق بين العائد الحدي والتكلفة الحدية صفرًا أي عندما يتساوى هذين الأمرين".

ثانيا : أهم رواد المدرسة الحدية.

ظهرت أفكار المدرسة الحدية كما سبق ذكرها في القرن التاسع عشر، إلا أن الأفكار الحدية كانت سابقة لهذا التاريخ، وفي عام 1871 نشر ثلاثة مفكرين من جنسيات مختلفة وبدون اتصال منهم، وبلغات مختلفة مؤلفات تعالج نفس الأفكار والمتعلقة بالمنفعة الحدية وهم:

1-الجيل الأول لهذه المدرسة:

- ستانلي جيفوس (1835-1882):

اقتصادي إنجليزي مشهور، أستاذ في الإقتصاد السياسي، يعتبر مؤسس المدرسة الحدية في إنجلترا، من أشهر مؤلفاته "نظرية الإقتصاد السياسي" ومن أهم أفكاره أن مصدر القيمة هي المنفعة وليس العمل وبهذا يوجه انتقاد لاذع للمدرسة الكلاسيكية التي تقر بأن العمل هو مصدر القيمة وقد دافع عن موقفه بحكاية الصياد الذي عوض أن يصطاد سمكة اصطاد ألماس .

- ليون ولراس(1834-1910):

فرنسي الأصل عمل أستاذ الإقتصاد السياسي بكلية الحقوق بجامعة لوزان السويسرية بعدما كان يعمل مهندس، ويعتبر مؤسس المدرسة الحدية بلوزان من أشهر مؤلفاته "دراسات في الإقتصاد السياسي الطبيقي" وكتاب "عناصر الإقتصاد البحث" وقد جاء بنظريتين هامتين أشتهر بهما:

أ - نظرية حول المبادلة والقيمة:

تلعب ظاهرة الندرة والمنفعة دورا إنسانيا في تحديد قيمة السلعة "ويعطي ولراس تعريف للمنفعة بأنها إمكانية الشيء في إشباع رغبات معينة للأفراد ويعتبر أن مقياس حدة الرغبات هو رغبة الإنسان في آخر وحدة أي الوحدة الحدية التي تستجيب لحاجاته".

ب -الصبغة الميكانيكية للتصرفات الإقتصادية:

يرى **ليون ولراس** أن الأسعار هي مجرد مداخيل وتعبير عن قوة شرائية أي أن لها طبيعة ميكانكية، أي أن المحيط الإقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه المنظمون الذين يشترون عوامل الإنتاج ويبيعون الإنتاج ويحصل التوازن عند ما تتحقق ثلاث شروط أساسية :

1. ثبات السعر للسلعة من نفس النوع وفي نفس السوق.
2. سعر البيع يساوي الكلفة في الإنتاج بمعنى أن الأرباح تساوي صفر.
3. السعر يحدد بمعادلة بين طلب السلع وعوامل الإنتاج وعرضها.

-كارل مانجر : 1932 -1840

مؤسس المدرسة الحرية في جامعة فينا، عين أستاذا بهذه الجامعة بعد تأليفه للكتاب في" مبادئ الإقتصاد "سنة1871 .

تدور أفكار **كارل مانجر** في الإقتصاد حول فكرة المنفعة والحاجة فقدم نظرية عامة للسلع الإقتصادية، حيث بين أن الشيء لا ينطبق عليه وصف السلعة إلا إذا كان قاد اً ر على إشباع حاجة إنسانية، أي تكون له منفعة ويحقق الشروط التالية :

-أن تكون هناك حاجة إنسانية

-أن يتضمن الشيء من الخصائص ما يجعله قادرا على إشباع هذه الحاجة.

-أن يعرف الإنسان قدرة الشيء على إشباع حاجته.

-أن يكون الإنسان قادرا على السيطرة والتصرف في هذا الشيء.

وحتى يصبح المنتوج سلعة إقتصادية لا يكفي فقط أن يكون المنتوج نافعًا بل يجب أن تقوم بين عرضه وبين الاحتجاجات علاقة معينة فالاحتياجات علاقة معينة بالاحتياجات الإنسانية هي:

عبارة عن مجموع السلع الاستهلاكية التي تلزم الفرد لإشباع حاجاته وعندما نجز فإنه لكي يصدق وصف سلعة بالمعنى الإقتصادي على الأشياء فلابد أن يكون عرضها أقل من الاحتياجات لها

وبناءًا على هذه الفكرة فإن الأشياء التي توجد بوفرة لا تعتبر سلع بالمعنى الإقتصادي فمثلاً الهواء لا يعد سلعة كونه متوفر بكثرة مما نحتاج إليه.

أما بخصوص نظرية القيمة فإن:**" مانجر رأى فيها علاقة بين الاحتياجات وبين المتاح من السلعة و لعل أهم مساهمة من جانب ما نجر في هذا الصدد تتركز في تقديره بأن المنفعة الناتجة من استهلاك السلعة تتناقص مع زيادة الوحدات المستهلكة و هذا هو مبدأ تناقص المنفعة الذي بنى عليه الحديون تحليلهم".**

2-الجيل الثاني لهذه المدرسة:

- -1924).الفرد مارشال1842)

إنجليزي الجنسية وأستاذ الإقتصاد السياسي مثل أغلب مفكري المدرسة الحدية بجامعة كامبردج، ويعتبر مؤسس المدرسة الحدية في الجامعة ويمكن تلخيص أهم أفكاره في:

أ - نظرية القيمة:

جمع الفرد مارشال في تحديده للقيمة بين نفقة الإنتاج والمنفعة وبهذا يكون قد جمع بين فكرة الكلاسكين والحديين في تحديد مصادر القيمة، فالقيمة تتحدد عنده بالعرض والطلب معًا، وبرأي مارشال أنه من الصعوبة تحديد من هو المسؤول عن القيمة، ففي هذا الشأن يضرب مثال: المقص، فمن الصعب تحديد المسؤول من بين حدي المقص عن قطع الورقة.

ب - عدم اعتماده على الإقتصاد المجرد فقط بل وظف كذلك الإقتصاد التطبيقي .

ج -أدخل فكرة المرونة في التحليل الإقتصادي، ووظفها في تحليلاته الإقتصادية كونها تعطي تحديدا الخصائص التغير دون أن توقف على وحدات القياس المستخدمة وبذلك تعتبر مقياسا مطلقًا ومستقلا عن وحدات القياس لتبيان وتوضيح شكل التغير في العلاقات الإقتصادية .

د- تمييزه بين أربعة أنواع من الدخول: وهي الدخل الناتج عن الأجر والدخل الناتج عن الريع والدخل الناتج الفائدة وعن الأرباح.

-باريتو الفريدو : (1848-1923)

اقتصادي إيطالي درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد والرياضات والهندسة التي حصل فيها على شهادة الدكتوراه، شغل منصب أستاذ في الإقتصاد بجامعة لوزان بسويسرا، ومن أهم مؤلفاته محاضرات في الإقتصاد السياسي" عام 1896، اتبع **باريتو** نفس أسلوب فال أ رس في التحليل الإقتصادي، مع الزيادة والتركيز على النماذج الرياضية.

فون بوم بافراك: (1914-1851)

يعد بافراك من الأوائل اللذين قدموا انتقادات للأفكار الماركسية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بنظرية العمل في القيمة، وأهم ما اشتهر به هو نظريته ل أ رس المال و سعر الفائدة.

فرأس المال بالنسبة لبافراك هو نتيجة لتطور الفن الإنتاجي، فأساليب الإنتاج تتطور باستمرار نحو مزيد من إطالة العملية الإنتاجية وبالتالي زيادة المرحلة الوسطية قبل الوصول إلى الإنتاج النهائي، ويترتب عن هذه الإطالة في العملية الإنتاجية الزيادة في الكفاءة الإنتاجية، وهنا يظهر رأسمال والذي هو نتيجة لإطالة فترة الإنتاج، وبذلك فإن أ رس المال لا يعد وأن يكون سلعًا مستقبلية كما أنه نادى بالتفرقة بين الربح والفائدة، حيث أكد أن الربح لا منظم و الفائدة لصاحب أ رس المال، و بالتالي يلتقي مع أحد رواد المدرسة الكلاسكية جون باتيست ساي في فكرة المنظم.

وفون ويرز: (1926-1851)

نمساوي الجنسية، تتركز أفكاره على الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج بمعنى إنتاجية آخر وحدة مستقلة من الرؤوس الأموال والعمل.

ثالثا : أهم أفكار ونظريات المدرسة الحدية.

1-مفهوم المنفعة و السلع عند الحدين:

المنفعة :هي قدرة الشيء على إشباع حاجة وهي ليست خاصة مادية بقدر ما هي علاقة بين السلعة والحاجة إليها، وتوضح نظرية المنفعة أن لكل سلعة منفعة ناتجة من استهلاكها، وأن هذه المنفعة هي التي تدفع المستهلك إلى طلب تلك السلعة وذلك في حدود دخله وإمكانياته المتاحة وعلى أساس هذا التعريف يتضح أن منفعة السلعة تنبع من خاصية القدرة على إشباع الحاجة، فهذه الأخيرة هي الدافع الرئيسي للقيام بأي نشاط اقتصادي فالسلع تنقسم إلى نوعين:

أ -سلع إقتصادية التي تصلح لإشباع الحاجة وهي بكميات أقل مما يطلبها الأفراد.

ب - سلع غير إقتصادية : بالرغم من أنها صالحة لإشباع الحاجة إلا أنها توجد بكميات هائلة لا تخلق بالنسبة للمستهلك مشكلة إقتصادية في البحث عنها واستغلالهما وبناءًا على هذا التقسيم فإن المستهلك لا يقوم باستهلاك السلع التي تحقق له اشباعًا و يقفز فقط بشراء واستهلاك السلع التي يحقق له إشباع معين.

وتقوم نظرية المنفعة على افتراضان أساسية :

1.سلوك المستهلك رشيد و عقلاني بحيث يتخذ المستهلك القرارات و التصرفات المنسجمة مع الهدف الرئيسي وهو تعظيم المنفعة.

2.قابلية المنفعة للقياس بمعنى استطاعة المستهلك قياس المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك السلعة عدديا.

3.استقلالية منفعة كل سلعة على منافع السلع الأخرى.

4.ذوق المستهلك ثابت غير متغير.

5.ثبات دخل المستهلك.

6.وجود عدد كبير من المستهلكين بحيث لا يقدر أي أحد منهم التأثير على سعر السلعة.

فمحور اشتغال رواد المدرسة الحدية تمثل في فكرة أن سلوك الأفراد في مجال النشاط الاقتصادي سعى إلى تحقيق أقصى استمتاع وبأقل ألم.

2-المنفعة الحدية:

يؤثر عدد الوحدات المستهلكة في تغير المنفعة الكلية، وسمي مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة تغير الكمية المستهلكة بوحدة واحدة بالمنفعة الحدية، فهي عبارة عن مقدار الإشباع الزائد أو الإضافي الذي يتحصل عليه المستهلك عند زيادة استهلاكه لسلعة معينة بوحدة واحدة .فهي بخلاف المنفعة الكلية التي تعرف على أنها مقدار الإشباع الذي يحصل عليه الفرد المستهلك عند استهلاكه لوحدات متتالية من السلعة.

يمكن احتساب مقدار المنفعة الحدية بالمعادلة التالية:

3-قابلية المنفعة للقياس:

من خلال توظيف المنتاجات البيانية والمعادلات الرياضية في توزيع العلاقات الإقتصادية

4-الندرة أساس المشكلة الإقتصادية:

تنشأ المشكلة الإقتصادية في أدبيات الإقتصادية بمصطلح السلعة الإقتصادية أي السلع التي تكون مساوية لمستوى الطالب عليها وهنا تخلق مشكلة الإقتصادية.

5-قانون تناقص المنفعة الحدية1 :

الوحدات الأولى من السلعة المستهلكة تعطي الفرد مقدا اً ر أعلى من الإشباع، في حين أن الوحدات التالية فإنها تعطي مقدار أقل من الإشباع إلى أن تصل المنفعة الحدية إلى الصفر.

وإذا حاولنا إختصار أفكار المدرسة الحدية نوجزها في:

.1تركيز رواد و مفكري المدرسة على المفهوم الحدي بمعنى نقطة التغير.

.2اهتمام المدرسة الحدية بالوحدة الإقتصادية و الفرد بدلاً من الاهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك.

.3بني التحليل الحدي على النظام الإقتصادي الذي تكون فيه المنافسة الكاملة محققة.

.4خضوع الظاهرة الإقتصادية للأحكام الشخصية والنفسية حيث أهم طلب يتحدد بالمنفعة الحدية والتي هي ظاهرة ذهنية أو نفسية من قبل الأفراد.

.5أدرجت الطلب كمحدد رئيسي للسعر المدرسة الكلاسيكية والتي حددته على أساس تكاليف الإنتاج (العرض)، لكن المفكر الحدي **ألفريد مارشال** يؤكد على أن كلاً من الطلب والعرض يشتركان في تحديد السعر.

.6دافعت عن مبدأ الحرية الإقتصادية مثلها مثل المدرسة الكلاسكية وعدم تدخل الدولة في المعاملات الإقتصادية.

.7افترضت المدرسة الحدية أن سلوك الأف ا رد في النشاط الإقتصادي سلوكي رشيد فهم يتصرفون تصرفًا رشيدًا فيما يتعلق بموازنتهم بين السعادة والألم، وبموارثهم للحاجات والمنافع الحاضرة وكذلك عند قياس المنفعة الحدية من استهلاك السلع المختلفة.

ا ربعا : تقييم أفكار المدرسة الحدية.

ساهمت المدرسة الحدية بتطوير الكثير من أفكار المدرسة الكلاسكية وفي علم الإقتصاد ككل، وهذا بإدخال واستعمال علم النفس والرياضيات من قبل روادها لتفسير سلوك المستهلك والمنتج معًا، إلا أن هذه النظرية لاقت جملة من الانتقادات يمكن إجازتها في:

.1اعتبرت الحدية أن المنفعة شيء قابل للقياس، وهذا ما يصعب تحقيقه فالمنفعة يمكن قياسها قياسًا نسبيا أي تفضليا.

.2ركزت المدرسة الحدية على الطلب و أهملت الغرض في تحديدها للقيمة عكس النظريات السابقة التي اهتمت بالغرض، وهذا ما حايد الصواب فلكي تتحدد القيمة لابد من توفر السلع أولا.

.3المنفعة ظاهرة موضوعية و ليس ظاهرة ذاتية تخضع لذوق ورغبات المستهلك وذلك لأن منفعة السلعة تعود إلى خصائصها التي تمكنها من إشباع حاجة معينة.

.4لم يهتم الحديون في بحوثهم بعامل الزمن.

.5اقتصرت بحوث المدرسة الحدية على التحليل الوحدوي فقط.

خامسا : مقارنة بين المدرسة التقليدية و المدرسة الحدية1 :

أوجه الاختلاف:

المدرسة التقليدية	المدرسة الحدية
- البحث عن مصدر الثروة و كيفية توزيعها. - دراسة الظواهر الاقتصادية بمنطق الإنتاج و إعادة الإنتاج. - العمل هو مصدر القيمة، هذه النظرية التي تعتبر موضوعية ناتجة عن تحليل شروط الإنتاج. - المشكل الأساسي هو مشكل إنتاج و توزيع و تراكم رأس المال. - المجتمع مكون من طبقات اجتماعية، إذ حسب المدرسة التقليدية العمال الأجراء، ملاك الأراضي و الطبقة الرأسمالية في وضعية متناقضة حول توزيع الفائض الاقتصادي.	- دراسة سلوك الإنسان بين الغايات العديدة والغير متناهية و الوسائل النادرة ذات الاستخدامات المختلفة. - دراسة الظواهر الاقتصادية بمنطق التوازن والمبادلة. - المنفعة و الندرة مصدر للقيمة، هاته النظرية تعتمد على نظرة ذاتية للقيمة. - المشكل هو استخلاص المنفعة القصوى من الموارد النادرة المتاحة. - المجتمع مكون من منتجين و مستهلكين يملكون عناصر إنتاج و يتقاضون مقابل ذلك مداخيل، حسب المدرسة الحدية المجتمع المثالي هو مجتمع بدون طبقات اجتماعية و لا صدمات مكون من مستهلكين و منتجين و لا توجد طبقات ذات مصالح متناقضة.

أوجه التشابه:

-محرك النشاط الاقتصادي هو المصلحة الشخصية، فهي تسمح بتحقيق المصلحة العامة و كأن كل شخص مسير حسب عبارة آدم سميث" بيد خفية."

-الجهاز المحرك هو المنافسة بين المؤسسات العديدة لكل فرع اقتصادي .كل وحدة اقتصادية تخضع للمنافسة وتعمل بالسعر كما هو، الناتج عن لعبة العرض والطلب في سوق المنافسة الحرة والكاملة.

–لا تستطيع أي وحدة اقتصادية أن تؤثر على السعر.

-عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

-الحفاظ على جاز السوق و المنافسة.

-توسع دائرة المبادلة يؤدي أو ينتج عنه منافسة أكبر مما يمنح قوة أكبر للسوق.

ملاحظات:

-نقاط التشابه (بين المدرسة التقليدية والحدية) هي نقاط اختلاف بين المدرسة التقليدية و الماركسية.

-المدرسة الماركسية تقترب في بعض من النقاط من المدرسة التقليدية فيما يخص تعريف القيمة بالعمل وأن العمل هو مصدر للقيمة وفي إبراز التناقضات بين الطبقات الاجتماعية.